### افتتحت الملتقى التاسع للمرأة في كلية العلوم الاجتماعية تحت شعار «تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة».. وذكرت أنها النسبة الأعلى على مستوى المنطقة

# العقيل: نسبة النساء القياديات 13٪ في القطاع الحكومي و15٪ بـ «الخاص»

د. حمود القشعان يقدم درعا تقديرية إلى مريم العقيل بحضور د.لبنى القاضي

تكريم شركة «زين» يتسلمه وليد الخشتي من هند الصبيح

آلاء خليفة

أعلنت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن مشاركة النساء في القوى العاملة بالكويت تعتبر من أعلى النسب في المنطقة، إلا أن النساء يواجهن قلة التمثيل في المناصب العليا في القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى أن نسبة النساء في شغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي تبلغ 13٪ كما تبلغ في القطاع الخاص 15٪ هذا وتقوم حكومة الكويت من خلال مشروع تمكين المرأة بالإعلان عن التزامها الكامل في دعم وصول المرأة إلى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة.

جاء ذلك خلال رعايتها وحضورها الملتقى المرأة التاسع الذي أقامته وحدة دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت شعار «تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة: الإنجازات والتحديات على الصعيد الإقليمي» والذي انطلقت فعالياته صباح أمس بقاعة المؤتمرات بمسرح الشيخ عبدالله الجابر بالحرم الجامعي بالشويخ وذلك بحضور مدير جامعة الكويت د.حسين الأنصاري، وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.حمود القشعان، والمدير الإقليمي بالإنابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية معز دريد، ونائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية سارة بول، والمدير الأول لمجموعة الحلول العالمية المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين كارون غرون وممثلين من شركة زين الكويت وشركة إيكويت للبتروكيماويات، وسمو الشيخة د.شيمة بنت محمد بن خالد آل نهيان. وأوضحت العقيل أن مشروع دعم الكويت لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لتمكين المرأة الكويتية حقق نجاحات في مجالات عدة منها المجال السياسي والاقتصادي والحد من العنف ضدها، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لإشراك مؤسسات أكاديمية لتنفيذ أجندة 2030 مما يوفر فرصا لتعزيز مشاركة الشباب والشابات الذين يعدون قادة المستقبل بهدف إيصال صوتهم دعما لتطوير استراتيجية لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والاستجابة لاحتياجات وطموحات الشباب والشابات ليكونوا شركاء في صنع القرار ووضع السياسات والاستفادة من خبرات من سبقوهم في هذا المجال وعملوا لسنوات طويلة.

وتابعت العقيل أن رغم حصول الكويتيات على حقوقهن السياسية كناخبات ومرشحات منذ عام 2005، الا أن فرص ترشح النساء يواجهها المعتقدات الاجتماعية التي تحابي وصول الرجال الى مناصب رفيعة مما دفع المشروع لعقد سلسلة من الورش المتخصصة بتطوير مهارات قيادية لعدد من المرشحات المستقبليات وسيدعم المشروع خلال العام الحالي 2019 انشاء حاضنة سياسية في جامعة الكويت لتعزيز المهارات وتبادل الخبرات بالتعاون مع البرلمانيات في المنطقة للإسراع من تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي. من جانبه أوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي في تصريح للصحافيين على هامش المؤتمر أن هناك تنسيقا دائما ومباشرا مع مركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة UNWOMAN من خلال عمل منصة شراكة والتي كان من ابرز نتائجها 3 مشاريع مهمة تتمثل في الحاضنة السياسية والاقتصادية والدراسات المجتمعية وما يسمى بالتغيير السلوكي. وكشف مهدي ان الطموح حاليا أن تصل نسبة تمثيل المرأة في القيادة بالقطاعين الحكومي والخاص الى 30٪ ولكن لا تزال النسبة حتى الآن 15٪، مشددا على ضرورة التحرك من أجل رفع نسبة تمكين المرأة في الدولة. بدورها أوضحت رئيسة مركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت د.لبنى القاضي، أن اندماج المرأة في عملية تنمية المجتمع في المنطقة العربية تساهم في زيادة الدخل القومي للدول ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة مؤكدة ان اندماج المرأة بات ضروريا في عملية صنع القرار لتقدم أي مجتمع.

### ■ مهدي: الطموح حالياً أن تصل نسبة تمثيل المرأة في القيادة بالقطاعين الحكومي والخاص إلى 30٪

### أصدر بياناً عدّد فيه التجاوزات والملابسات التي شابت حول الحسابات البنكية والمصروفات

# اتحاد طلبة أميركا: الهيئة الإدارية السابقة لم تسلمنا العهد

آلاء خليفة

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة الأميركية بيانا بشأن تجاوزات الهيئة الإدارية السابقة من خلال الحسابات البنكية.

وأوضح الاتحاد في البيان انه بعد قرابة 10 أشهر من قيادة الهيئة الإدارية الحالية لدفة الاتحاد وعمله الدؤوب لتحقيق المكتسبات الطلابية وجب عليها إبراء ذمتها أمام الطلبة وبيان ما يحصل حاليا بشأن العهد وتسليمها.

وجاء في البيان أن الهيئة الإدارية السابقة إلى الآن لم تسلمهم أيا من مطالبهم التي طالبوا بها والتي تخص الحسابات البنكية والفواتير المتعلقة بمصروفات الهيئة الإدارية السابقة، مؤكدين أنهم الآن أصبحوا يعلمون ما هو سبب عدم تسليم تلك الفواتير بعد أن وصلتهم قضية مرفوعة ضد الاتحاد وبعض أعضائه من قبل مكتب محاماة أميركي في الولايات المتحدة الأميركية.

وتابعوا في البيان: أنه بعد أن استنفدنا جميع الطرق حيث انه في تاريخ 26-11-2018 تم إرسال كتاب إلى الهيئة الإدارية السابقة بشأن تسلم العهد وتم الرد في تاريخ 30 نوفمبر 2018 بأنه سيتم الاجتماع في الكويت بحضور اثنين من أعضاء الاتحاد ومحام وفي تاريخ 11 ديسمبر 2018 تم الاجتماع والاتفاق ما بين الهيئة الإدارية الحالية والسابقة على عدم تسلم الحسابات البنكية إلا بعد تدقيق حسابي وقانوني وإصدار تقرير منه بسلامة البيانات الخاصة بالحسابات البنكية لحفظ حق الطلبة في المساءلة للهيئة الإدارية فيما يخص التقرير المالي لنهاية العام النقابي في الجمعية العمومية القادمة.

وإيمانا منا بمبدأ الشفافية اصدرنا بيانا توضح فيه حقيقة الملابسات التي شابت تسليم العهد والمرحلة الانتقالية وتم الرد علينا ببيان من قبل الهيئة الإدارية السابقة كان مضمونه التشكيك والتجريح فقط ولم يحو أي مستند فعلي أو أيا من المطالبات التي طالبنا بها طوال العام النقابي، وبالتالي اتجهنا إلى حكم الطلبة وخلال تلك الفترة قام أمين صندوق الاتحاد أسامة المطيري بجميع تلك الجهود التي حاولنا من خلالها حماية اسم مؤسسة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت من أي ملاحقات قانونية قد تطوله أو تطول أيا من أعضائه، وفوجئنا بقضية مرفوعة ضد الاتحاد وأعضائه الحاليين في الهيئة الإدارية بسبب إحدى الفواتير التي تخص فندق المؤتمر السنوي السابق الذي أقيم في منطقة دالاس بولاية تكساس على الرغم من اتفاقنا مع الهيئة الإدارية السابقة بأنه إذا تم تسليم جميع الفواتير سيتم تسديد أي مديونية فإن سلامة اسم هذه المؤسسة الطلابية والعاملين فيها من أولى أولوياتنا ولا نريد الضرر لأي شخص عمل فيها، وتبين لنا في تلك الفواتير أن هناك تجاوزات بشأن بعض الحجوزات التي تم عملها لأشخاص ليسوا ضيوفا للمؤتمر ولا صفة رسمية لهم، وذلك جعلنا في محل شك وصدمة، وذلك بسبب المبالغ التي تجاوزت عشرات آلاف الدولارات. وأكد الاتحاد أن ميزانية الاتحاد هي أمانة وهي ملك للطلبة وليست لأعضاء الاتحاد، موضحين أن ما حصل من صرف بغير حق وبشكل غير قانوني هو أمر غير مقبول جملة وتفصيلا، وتحويلها إلى منفعة انتخابية هو إجابة لتلك المماطلات التي شاهدناها من الهيئة الإدارية السابقة بشأن عدم تسليم الفواتير، وما يجعلنا نسأل مجددا هل هناك تجاوزات أخرى في باقي الفواتير؟ وهل كانت حسابات الاتحاد البنكية تحت إدارة أعضاء الاتحاد أم كان يدار من قبل أشخاص لا صلة لهم به؟ والجدير بالذكر أنه إلى الآن لم تصلنا أي من مطالباتنا التي ذكرناها في عدة بيانات وتصاريح سابقة وان فاتورة الفندق الذي أقيم فيه المؤتمر الأخير وصلت إلينا عن طريق مكتب محاماة أميركي قام برفع دعوى قضائية ضد الاتحاد وأعضائه.

وطالبوا الهيئة الإدارية السابقة بالكشف عن جميع الفواتير والمستندات التي تخص الاتحاد فهي ملك جميع الطلبة، واعدين جميع الطلبة بالاستمرار بهذا الخط الواضح والشفاف الذي من شأنه الكشف عن أي مما يحصل ويمس مصلحة طلبة وطالبات أميركا.

### خلال مؤتمر «تعليم وبحوث الأمن السيبراني» في كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا

# الأذينة: الفضاء السيبراني الآمن من أهم خطوات رفع مستوى الأمن الوطني

البروفيسور خالد البقاعين مكرما أحد المشاركين في المؤتمر بحضور م.سالم الأذنية (محمد هاشم)

ثامر السليم

نظمت كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا مؤتمر «تعليم وبحوث الأمن السيبراني الأول 2019»، وذلك صباح امس في مقر الكلية في الدوحة، بالتعاون مع الحكومة البريطانية والهيئة العامة للاتصالات وجامعة الكويت.

وفي هذا الصدد شدد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م.سالم الأذينة على أن تطوير وتحديث القدرات التعليمية وتوفير الدعم للبحث في المجال السيبراني هو سعي مشترك بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا أنه سيثمر ويعزز الاستثمار في العنصر البشري وتطوير مناهج الأمن السيبراني وبيئات البحث في الكويت، وسيساهم في تحصين المجتمع بالمعرفة المطلوبة للعمل بأمن وذكاء في بيئة الفضاء السيبراني سريعة التطور.

ولفت الأذينة إلى توجهه بالشكر إلى صندوق المملكة المتحدة البريطانية للعلوم والابتكار، لتنظيمه هذه الفعالية المهمة وجمع خبراء وأكاديميين الأمن السيبراني تحت سقف واحد، «كما أتقدم بالشكر والتقدير لزملائنا في كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا لاستضافتهم الكريمة لهذا المؤتمر والعمل الجاد والمخلص الذي بذلوه لنجاح هذا المؤتمر».

وأشاد بالجهود العظيمة المبذولة من جامعة الكويت والمجلس الثقافي البريطاني للسفارة البريطانية وبالتعاون مع زملائي بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وصولا لهذا المؤتمر، مؤكدا أن هذا المؤتمر بلا شك هو بداية لمسيرة تعاون لتحقيق نجاحات أكبر وتطلعات أفضل في نظامنا التعليمي وقدراتنا البحثية، وهو نقطة تحول في إطار جهود الكويت الأوسع نطاقا لإنشاء وتنفيذ برامج أكاديمية متخصصة بمجال الأمن السيبراني، مما سيساهم بشكل مباشر في تحقيق تطلعات الكويت في فضاء سيبراني آمن، وداعما لرؤية «كويت 2035».

وتابع الأذينة أنه لإدراكنا أهمية بناء فضاء سيبراني آمن، فنحن هنا نمثل التزامنا المشترك لجعل الكويت أكثر أمنا وتطورا في مواجهة مخاطر هذا الفضاء، وأن أولى خطوات معالجة هذه الفجوة هي البدء بالاستثمار في تعليم المهارات الوطنية للأمن السيبراني والبحث العلمي، والتي بلا شك تعتبر أهم الخطوات اللازمة لرفع مستوى الأمن الوطني، مؤكدا سعادته بتحقيق الكويت تقدما ملحوظا وبـ 72 مركزا في تصنيف مؤشر الأمن السيبراني العالمي، مع الأمل بتحقيق ارتفاع أكبر خلال الأعوام القادمة.

من جهته، عبر رئيس كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا البروفيسور خالد البقاعين، عن سعادته باستضافة الكلية للمؤتمر الأول للتعليم والبحث في الأمن السيبراني، وهذا المؤتمر هو نتيجة تعاون عدة جهات من بريطانيا والكويت، ومن الجهة البريطانية كان التعاون مع السفارة والمجلس الثقافي والمركز الوطني للأمن السيبراني في بريطانيا، ومن الجانب الكويتي شاركت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وجامعة الكويت وكلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا.

وأضاف أن الهدف من هذا المؤتمر هو تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتأمين كويت جاهزة لرؤية 2035، كمركز مالي وعلمي، مبينا أن الأمن السيبراني موضوع مهم جدا يتعلق بالمؤسسات والأفراد وحتى الدول، وتأمين هذا الأمر يتطلب ثقافة سيبرانية في عدة مجالات، لافتا إلى أن دورنا كجامعات مهم جدا في البحث العلمي والتدريب وإنشاء برامج أكاديمية لنشر هذه الثقافة على جميع المجتمع. وأشار البقاعين إلى أن هذا المؤتمر بحثي بطبيعته وهناك متحدثون مشاركون من اكثر من 15 جامعة بريطانية مشاركة وكذلك من الكويت، والهدف منه إنشاء برامج أكاديمية في الجامعات في الكويت هو بناء ثقافة ومعرفة على جميع المستويات عن الأمن السيبراني.

م.سالم الأذينة والبروفيسور خالد البقاعين في مقدمة الحضور خلال افتتاح المؤتمر

### المشاركون فيها أكدوا أن قوة الدول وعظمتها تقاس بقوة وعراقة جامعاتها ونوعية مخرجاتها التعليمية

# ندوة «الوحدة الوطنية»: ضرورة استقلال الجامعة مالياً وإدارياً

د.إبراهيم الحمود متحدثا عن قضايا الجامعة ويبدو د.شملان القناعي ورواد الديوان (محمد هنداوي)

الزميل بندر المعطش يتابع الندوة

لمشاهدة الفيديو

ثامر السليم

نظم ديوان الوحدة الوطنية لمؤسسة، المغفور له بإذن الله، الزميل الكاتب الراحل سعد المعطش، طيب الله ثراه، أول ندواته لهذا الموسم في منطقة الصليبخات يوم أول من أمس بعنوان «قضايا جامعة الكويت»، بمشاركة كل من رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.إبراهيم الحمود، ونائب رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس د.شملان القناعي، وحضرها د.مناور الراجحي ود.عبدالله سهر ورواد الديوانية وعدد من الأكاديميين والإعلاميين، وقد شدد المشاركون على ضرورة استقلالية جامعة الكويت ماليا وإداريا للوصول إلى رفع تصنيفها الأكاديمي عالميا.

وفي كلمته خلال الندوة، أكد د.إبراهيم الحمود أن جامعة الكويت هي منبر الرأي والفكر المستنير وهي من يتخرج منها كافة التخصصات وكثير من رجالات الدولة فهي المقياس الحقيقي لتقدم الشعوب، لافتا إلى أن الدول تهتم بالجامعات باعتبار أن الجامعة هي المؤشر الحقيقي للنهضة وتقاس قوة الدول وعظمتها بقوة وعراقة جامعاتها ونوعية مخرجاتها التعليمية.

ولفت إلى أن جامعة الكويت تعد من أولى الجامعات في المنطقة، إذا لم تكن هي الأولى، فمنذ عام 1966 تم إنشاؤها حيث حرص المشرع في ذلك الوقت على عدم تسميتها بجامعة الكويت بل سماها «التعليم العالي»، مشيرا إلى أن القانون نص على أن إنشاء الجامعات يكون بمقترح من جامعة الكويت.

وأوضح أن القانون نص على الاستقلالية التامة لجامعة الكويت خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية المالية فمتى ما وجدت ستتبعها الاستقلالية الإدارية، مؤكدا انه لا يمكن أن تخضع الجامعة إلى ما تخضع له الإدارات والهيئات الحكومية كون الدورة المستندية تتنافى مع الطبيعة الجامعية القائمة على أن الدراسة في الجامعة عبارة عن فصول دراسية «كورسات».

وأشار إلى أن استقلالية الجامعات ليس أمرا جديدا بل هو معمول به في العديد من الجامعات، وعلى سبيل المثال لا الحصر الجامعات المصرية، فالميزانيات المالية مستقرة وهي من تستطيع ان تأخذ قراراتها بكل استقلالية وأريحية، إلا عندنا فقد تم إلحاق ميزانية جامعة الكويت وجعلها ميزانية ملحقة وتابعة للميزانية العامة والإجراءات المالية المعقدة.

ولفت الى أن قانون الجامعات الحكومية الذي صدر مؤخرا هو فكرة جمعية أعضاء هيئة التدريس ونحن من تقدمنا بهذا المقترح ليكون للجامعات الحكومية مظلة وتقدمنا بهذا المشروع بكافة تفاصيله وتم عرضه على المجلس والحكومة ولاقى قبولا، لكن قبل إقراره في مجلس الأمة تم تغيير المقترح وإلغاء استقلالية الجامعة، وبعد أن كانت مؤسسة صارت هيئة تابعة وليست لديها أي استقلالية سواء الإدارية او المالية.

وذكر الحمود أن المدير الحالي للجامعة انتهت مدته منذ شهر سبتمبر وإلى الآن مازال يمارس مهام عمله، كما أن نواب المدير انتهت مدة عملهم أيضا، وأصبحت هناك العديد من القرارات الجامعية ولأعضاء هيئة التدريس من ترقيات وغيرها معطلة بسبب انتهاء مدة المدير.

وبين أن ميزانية الجامعة للأبحاث ضئيلة جدا فهل يعقل ان تكون ميزانية الجامعة للأبحاث العام الماضي (صفرا) حيث تم تخصيص مبلغ للأبحاث ولكن كانت هناك مديونية سابقة تم سدادها من المبلغ وأصبحت ميزانية الأبحاث العام الماضي (صفرا)، موضحا أن المبالغ المالية تكون موجودة في الإنشاءات والنوافير ومواقف السيارات.

وقال الحمود إننا طالبنا بأن تكون جمعية أعضاء هيئة التدريس عضوا مراقبا في مجلس الجامعة وتمت الموافقة على ذلك، مستنكرا السماح بتخصيص عضو مراقب في مجلس الجامعة من اتحاد الطلبة، متسائلا: اذا كان الطلبة يخططون للحياة الأكاديمية والمناهج وبرامج الماجستير والدكتوراه فما الداعي من إدخال الطلبة في مواضيع تتعلق بأعضاء هيئة التدريس؟

من جانبه، قال د.شملان القناعي ان السبب في تراجع تصنيف جامعة الكويت يعود إلى سوء الإدارة الجامعية، لافتا إلى أن ميزانية جامعة الكويت في عام 2017 بلغت 600 مليون دينار منها رواتب لأعضاء هيئة التدريس ما يقارب 177 مليونا ومكافآت طلابية بلغت 102 مليون فيما بلغت إنشاءات المباني في الشدادية 286 مليونا وميزانية الأبحاث في عام 2017 قلصت من 3 ملايين إلى 200 ألف دينار وفي النفس العام تم بناء مظلة في موقع الجامعة بالخالدية قيمتها ما يقارب 200 ألف دينار. وأوضح أن هيئات التصنيف العالمي ذكرت في ردودها على استفساراتنا عن السبب وراء تراجع تصنيف الجامعة بأن ذلك يرجع الى أن الإدارة الجامعية ترفض إعطاء أي معلومات لتلك الهيئات متحججة بأنها معلومات «سرية». وأشار إلى أن الحلول المقترحة لإنقاذ الجامعة بأسرع وقت تشمل إعطاءها استقلالية إدارية ومالية تامة ومن ثم تكون هناك رقابة لاحقة وليست رقابة مسبقة.